علامة الإعراب: مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص

عبد الله عنبر *

ملخـــــص

ينفي هذا البحث تطبيق تمام حسان للمعنى الوظيفي بطريقة تعزل الإعراب عن الدلالة وتقيمه على هيئة صيغ صوتية لا معنى لها، وعلة هذا النفي النظر إلى الإعراب في ضوء علاقته بالوظائف المختلفة التي تنتظم التركيب اللغوي، وانطلاقاً من هذا الأساس لا يكون الإعراب لعباً لغوياً يقع خارج مستوى الدلالة. ويرفض هذا البحث التوجه الذي ينظر إلى قرينة الإعراب على أنها مظهر من مظاهر التحكم اللفظي، ويقرر أنها قيمة بنائية ترتبط بالمعنى الدلالي وتتفاوت قيمتها الدلالية وفق نوع التركيب الذي تنتظم نسيجه البنائي.

وتظهر دراسة تشومسكي لمعاني النحو وعلاقتها بالدلالة اتفاقاً لافتاً مع ما يذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في اكتناه التحولات الدلالية الناتجة عن تغيرات الرتبة. وتبين أنّ الجرجاني تخطى مسألة صحة التركيب النحوي إلى المرامي البلاغية التي ينتظمها سياق الحال، وانطلق من قاعدة الرتبة مظهراً أنّ الفروق الناتجة عن تبدلات الرتبة تؤثر في المعنى.

واتضح أنّ النحو كان يحقق مطلبين:

أولهما: يتجه نحو قرينة الإعراب موضحاً أنها مكون أولي يتصل بصحة التركيب اللغوي.

والثاني: النحو الدلالي: الذي يكشف أسرار التركيب اللغوي ويبين المعاني الناتجة عن تقليب وجوه الأداء اللغوي، وبذلك يظهر أثر علامة الإعراب في بيان علاقة الشكل بالمعنى.

وتوصل البحث إلى أنّ علامة الإعراب قد يُسَّمح بها وتسدّ الرتبة مسدها ويفصح التركيب عن المراد منه ولكن ذلك لا يقلل من قيمة هذه العلامة، لأنّ هناك أبنية تكون علامة الإعراب هي الأساس فيها.

تأتي هذه المقاربة كشفاً عن مظاهر الاحتجاب البنائي بحثاً عن المجهول الذي تمثله علامة الإعراب في تجليات النص الكبرى. وتظهر سلطة هذه العلامة التي تتوارى في فضاء النص مكونة قرينة من قرائن حضوره.

وتؤلف وجهاً من وجوه ضبط صحة التركيب اللغوي، ولكنّ الدراسة النحوية استطاعت تخطي هذا البعد إلى درجة تفوق المقبولية توخياً للمستوى الجمالي، وتشكل علامة الإعراب قرينة بنائية من القرائن التي يحتكم إليها المضمون ممّا يهيئ ادراك شكل العلاقة تحقيقاً لمظاهر التماسك النصي.

وتحاول هذه الدراسة تفسير القرائن الدلالية تفسيراً يعتمد المعاني النحوية التي وجهت إليها البلاغة وعِلم اللسان الحديث، وتتقصى القرائن الدلالية وفق نظرية التكامل البنائي في استقراء منهجي يكشف مجموعة القوانين التي تحكم الانجاز على هدي اللسانيات الحديثة.

تشكل الأنظار اللغوية قديمها وحديثها ثنائية منهجية تطل على كشف خفايا النص الذي يستشرف من خلالها وينظر إلى الفضاء النصي عبر تجلياتها المتعددة، وتستأنف المناهج حياتها في تجديد النظر ضمن فكرة مفادها أن الأنظار القديمة لم تصدر عن فراغ ولكنها تشكلت عن طريق امتحان النظام اللغوي مما يكسب هذه الأنظار مشروعيتها وقدرتها على الاستمرار. وتعود مشروعية هذه الأنظار إلى كونها صدرت عن استقراء النظام اللغوي من داخله والتمست له العلل المناسبة بحثاً عن تفسير أي انحراف عن النظام المثال الذي استشرفته لرسالتها في وصف هذا النظام. ويؤنس على اكتناه هذا البعد أنّ هذا التشكيل الموسوم بالانجاز اللغوي لا يكتسب اطراده جزافاً ولكنه يشف عن قدرة مشتركة انتظمت عقول العرب الخلص الذين نطقوا به على سمت واحد، وتراود المرء فكرة الحداثة في قراءة النظام اللغوي قراءة لا تبنى على الموروث المنهجي القديم بيد أنّ وجوه التقابل والتراسل بين النظر القديم وما يتوصل إليه الحديث تؤلف ملامح مشتركة. وهذا يظهر أنّ استئناف النظر الحديث كأنّما لا يدور في دائرة مغلقة على نفسها ولكنْ يُشعُ فيها القديم ويسري على أنه منظومة متجددة تحمل مقومات استمرارها لكونها تأصلت في اكتشاف نظام الأنظمة الذي احتكم إليه الفضاء اللغوي بكل معايير المشاكلة والاختلاف.

ويلاحظ أنّ تأثير علامة الإعراب في المنظومة يتشكل ضمن نسقين أحدهما تمارس عليه سلطتها الذاتية مفصحة عن معنى والآخر متحرر منها مؤسس على بدائل قد تكون الرتبة أو أيّ قرينة تسهم في التشكيل النصي. وبهذا تهيمن هذه العلامة على التركيب عندما تكون حركة معنى فتكون دلالته رهينة لها.

* استاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.
تاريخ استلام البحث ١٩٩٦/٩/١٦ وتاريخ قبوله ١٩٩٧/٦/٢١.

ويفسر هذا الملحظ الاختلاف المنهجي في تقييم علامة الإعراب، إذ يتوقف تأثيرها على نوع التركيب ومجموعة القوانين التي أسهمت في تشكيل إنجازه. ومهما يَكُنْ من أمر فإنَّ الدلالة التي تكتسبها علامة الإعراب تختلف من تركيب إلى آخر وفق عناصر النص التي تمارس فعلها بوصفها تجسيداً يصوغ قوانينه من الداخل. وغني عن البيان أنّ النحوية تقيم جدليتها مع علامة الإعراب في دائرة تنتظمها ولا تقف عندها، لأنَّ الوقوف عندها معناه الاكتفاء بمعيار الصواب والخطأ الذي تجاوزته الدراسات اللغوية بحثاً عن العلاقات التي تحتكم إليها البنى.

وقد كان تصنيف النحاة للبنى التركيبية يتوخى ضبط أواخر الكلم تحصيلاً للوجه المعياري الذي أفضى إليه القياس اللغوي، ولكنّ هذا المنحى لم يكن كافياً لتقليب الظاهرة اللغوية من وجوه مختلفة، فتكشف النظر البلاغي عن ملحظ ينظر إلى الكلمات في سياق توزيعها مظهراً أثر القرائن اللفظية والمعنوية في تأسيس نظام العلاقات. وتحاول هذه الدراسة وضع علامة الإعراب في سياق علاقاتها المقصدية بحثاً عن الدور الجوهري الذي تشكله في أفق النص. وتصل هذه الدراسة علامة الإعراب في نظامها البنائي بغية إغنائها بتفاعل تضاريس الخطاب، وهكذا تقترن بنسق العلاقات المرجعية الواقعة في فضاء النص، وتقيم التواصل بين علامة الإعراب وقيمتها الدلالية متعدية الشكل سعياً وراء الإمساك بالمعنى. وتحتكم علامة الإعراب إلى منظومة الوظائف النحوية التي تفرضها علاقات الأبنية، وتأتي دراسة علامة الإعراب بحثاً عن العلاقة بين مكونات الأبنية بغية قرن المقاصد بالأبنية اللفظية المكونة لها.

وتصدر هذه الدراسة من نظرة مفادها تكامل العلاقات توخياً للمعنى الموغل في التلازم، وبهذا تعيد تنظيم القبض المتواصل على ترتيب البنى بما يكشف النظام الداخلي لها، فعلامة الإعراب مظهر أساسي من مظاهر النصية. ولعلّ البحث في قيمة علامة الإعراب يعني اكتناه الروابط الخفية وصولاً إلى وَحْدَة النسق الناتج عن تشكيل المجال المعرفي الخاص بها. فهذه المحاولة تكشف عن المغزى البنائي لعلامة الإعراب انطلاقاً من المراجعة الدائمة المكونة للأفق المعرفي الذي يتشاكل عليه النص، وجملة الأمر أنَّ تفسير هذه العلامة يبدأ من تجميع الأدلة بطريقة تعكس النظام الداخلي لها. وهكذا تملك البنى المؤلفة للنص قوى تعبيرية تسمح لكل وحدة منها أنْ تشترك في تشكيل نصوصية النص، وقد أظهر الالتزام بعلامة الإعراب على وجه الاطراد بأنها بنية معرفية يقتضيها التمثيل الذهني الموافق للنحوية، ويسعى التحليل البنائي لوظيفة علامة الإعراب إلى بيان وجوهها المختلفة وقياس تأثيرها في مستويات البنية.

وقد وقع البحث في سبعة أبعاد: يتناول البعد الأول: المنحى المفهومي لعلامة الإعراب ويأتي الثاني بحثاً في علاقة علامة الإعراب بالمعنى ويبين الثالث: وظيفة علامة الإعراب في تكوين النسق. ويعرض الرابع: علامة الإعراب وتحولات الرتبة ويوضح الخامس: تفاعل الإعراب والدلالة (الإعراب فرع المعنى) ويظهر السادس: علامة الإعراب في ضوء نظرية العامل ويكشف السابع: التمايز الدلالي لعلامة الإعراب وفق تحولات النسق.

المنحى المفهومي لعلامة الإعراب

يراوح النحاة في بيانهم عن علامة الإعراب بين مفهومين فيراها البصريون حركة ويعدها الكوفيون حركة وحرفاً فعلامة الإعراب: "حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه" فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك: "هذا جعفرٌ"، والفتحة من قولك: "رأيت جعفراً"، والكسرة من قولك: مررت بجعفرٍ. هذا أصله ومن المجمع عليه أنّ الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف، هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين أنّ الإعراب يكون حركة وحرفاً"[1]. وهنا يتيح المنهج البنائي النظر إلى علامات الإعراب على أنها حركات وحروف تمثل علامات يتوقف عليها الفضاء النصي، ولا نوافق التوجه النحوي السابق في أنّ علامة الإعراب داخلة على الكلام "بعد كمال بنائه"؛ لأنّ هذه العبارة تغيّب أنّ اكتمال البنية لا يتحقق إلا برصد كل مكوناتها. فعلامة الإعراب تنتظم ضمن نسق لا يسمح بغيابها حين تكون علامة جوهرية يتوقف عليها المعنى.

وهكذا فإننا إذا أردنا الاكتمال البنائي فلا بد من اكتناه مجموعة الدلالات التي توجه الدلالة الكلية، فعبارة "بعد كمال بنائه" قد تشير إلى أنّ علامة الإعراب تنضاف بعد

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٢.

اكتمال البنية ولكن النظام اللغوي يظهر وجود علاقة مباشرة بَيْنَ علامة الإعراب والمعنى الذي يبنى عليه الكلام.

علاقة الإعراب بالمعنى

نظر النحاة في علاقة الإعراب بالمعنى ضمن سياقين يكشف عنهما عبد القاهر الجرجاني، فهو يمتحن البنى في ضوء المعاني النحوية التي تشكل الانجاز على هيئة بنية سطحية يفضي إلى البنية العميقة، يقول: "وليست المزية بواجبة لمعاني النحو بأنفسها ومن حيث هي على الاطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض"[٢]. ومن الواضح أنّ هذا الذي يذهب إليه الجرجاني يظهر أنّ دراسة المعاني النحوية تتخذ عنده سياقين:

الأول: المعاني النحوية العامة: وقد عبّر عنها بقوله: "معاني النحو بأنفسها ومن حيث هي على الاطلاق" وتؤسس على بعد تصنيفي يحمل سياقاً مفتوح الحدود، فتكون الفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر بنى تجريدية تظهر موقع العنصر في نسيجه اللغوي، وتنطبق على عدد لا حصر له في مستوى الأداء اللغوي، لأنها نماذج معرفية قابلة أن تملأ بجمل لا حصر لها.

ويراد بمفهوم المعاني النحوية العامة: مجموعة أبواب مختلفة المعنى ومتفقة في علامة المبنى، وتمثل هذه المعاني مفهوم النحوية فالرفع يشكل حداً مشتركاً بَيْنَ أبواب مختلفة كالمبتدأ والخبر وخبر إنّ وأخواتها ولا التي تنفي الجنس، مما يدل على اختلاف المعنى الدلالي الذي يأتلف عليه كل تركيب وإنْ كانت تتفق في علامة المبنى أو ما يعرف بالمعاني النحوية العامة، ولا يعنى هذا أنّ هذه المعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة منعزلة عن المعنى الدلالي ولكنها تأتي انعكاساً لجدلية العلاقة التي تنقل معاني النفس إلى تشكيل بنية النص.

ونشير هنا إلى أنّ مفهوم المعاني النحوية العامة تشبه الألفاظ المعجمية في تشكيلها الدلالي، فكل لفظ يحمل دلالة عامة قَبْلَ دخوله نسيج النص، وهذه الدلالة معجمية يؤديها اللفظ وهو خارج مستوى النظم، ويتلاقى هذا المنحى المفهومي للفظ مع المعاني النحوية العامة، وتبين هذه المعاني مقصود النحاة الذين عدوا علامات الإعراب أعلاماً على معانٍ، وظهر ذلك عند الزمخشري في بيانه عن وجوه إعراب الاسم: "هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منها عَلَمٌ على معنى فالرفع عَلَمُ الفاعلية، وكذلك النصب عَلَمُ المفعولية، والجر عَلَمُ الإضافة"[٣]. وقد أوضح ابن يعيش هذه الفكرة: "وقوله وكل واحد منها علم على معنى يريد الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا إرادة جعل كل واحدة منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددها"[٤].

ويؤكد الجرجاني المعاني النحوية العامة في فكرة نصها: "وإذ قد عرفت أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أنْ تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها"[٥]. ويتّفق هذا الرأي ونظرية التوليد والتحويل التي ترى: "أنّ المظهر الإبداعي في اللغة مرتبط بتنظيم قواعد يتيح لمن يدركه أن ينتج عدداً لا متناهياً من الجمل ينتجها الآخرون، والجدير بالذكر أنّ عدد قوانين تنظيم القواعد هذا محدود، مع هذا تنتج قوانين هذا التنظيم المحدود عدداً لا متناهياً من الجمل"[٦].

وقد أظهر نهاد الموسى سبق ابن هشام إلى قاعدة (ما ينحصر وما لا ينحصر) التي صدر عنها تشومسكي، يقول في توجيه هذه القاعدة، ومؤداها: "أنّ اللغة تقوم على نظام من الأحكام المحدودة يتعين بها تأويل مادة من الجمل وأمثلة من الكلام لا تنحصر: "وقد وجدت أن ابن هشام نفذ إلى مضمون هذه الملاحظة في تقرير غير ملتبس، منذ ستة قرون ونيّف، في كتابه المغني، فأقام الباب الثامن على: "ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية"[٧].

الثاني: المعاني النحوية الخاصة: وقد أبان الجرجاني عنها بقوله: "المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام"، وتتألف دلالة المعاني النحوية الخاصة ضمن العلاقات التي تستند إلى توالي الألفاظ على وجه مخصوص، وترتبط دلالة كل بنية في هذه المعاني بما يجاورها لأنها تنتظم وفق نسق يعين الأثر الوظيفي للكلمة في تشكيل النص.

---

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٦٩.

(٣) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٨.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد الأول، ص ٧٣.

(٥) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٦٩.

(٦) زكريا، الألسنية العقلانية، ص ٤٤.

(٧) الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٦٠-٦١.

وانطلاقاً من هذا الأساس تكتسب "الفاعلية" أو "المفعولية" بُعداً خاصاً يتصل بما تفرضه البنية من دلالة تعبيرية ذات أثر في صياغة المعنى الدلالي، وتشبه المعاني النحوية الخاصة الألفاظ حين دخولها النسيج البناني الذي يمنح اللفظ دلالة ايحائية تفوق دلالته العامة، انها دلالة النظم.

وظيفة علامة الإعراب في تكوين النسق

الإعراب أصل من أصول البنية وانعكاس لما يقتضيه نظامها، وتتعين وظيفته في ضوء تماسك البنى وما تستدعيه في نظام يفرض عليها مستوى دلالياً خاصاً يفوق تصور كل عنصر بمفرده، فانتظام البنى يترتب عليه سلوك العناصر بطريقة يحكمها التفاعل الدلالي الذي يؤلف معنى يظهره شكل العلاقة، ويستند النظام اللغوي إلى بنية تحكمية تحفظ أبنيته بصورة تحقق مطالب التركيب والدلالة، فالمعنى النحوي لا يظهر إلا في ضوء الدلالة التي تجعل الكلمة تستدعي ما يأتلف معها في نسق يضمن اتساقها، فمثلاً "كان" تنتظم مع اسمها وتقتضي خبرها لتأليف بنية أساسها الاكتمال الدلالي، فالمعنى لا يحصل إلا في نظام علاقات يتضمن الدائرة التي تتحرك فيها العناصر توخياً للمعنى الكلي الذي تشكل الكلمة جزءاً منه، وتتصل علامة الإعراب بفكرة العلاقات تحقيقاً للمعنى على وجه من الانتظام الذي يعلو عناصر البنية، ويقرر الفراء هذه القاعدة: "وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم في (كانَ) على أن يكون لها مرفوع ومنصوب"[٨]. وهذا يظهر بحث الفراء عن مكونات البنية على أساس أنّ كل مكون يقوم بوظيفة تشترك فيها أجزاء البنية مما يجعل الدلالة الكلية أسيرة تلازم النسق في دائرة لا غنى عنها، إنها نظام العلاقات.

وهكذا يتبين أنّ الكلمات تشكل القاعدة العامة التي تتجه معيارياً نحو تنظيم علاقاتها في تكامل وظيفي يتوخى تشكيلها، وهذا يفضي إلى جمع الكلمات على وجه مخصوص، وتنبه الزمخشري إلى أنّ: "الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب"[٩]. وأبان ابن يعيش أنّ: "الاسم إذا كان وَحْدَه مفرداً من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب لأنّ الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك: "زيد منطلق وقام بكر فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه"[١٠]. ويلفت هذا التوجه النظر إلى توسيع وظيفة النحو واخراجها من مستوى الشكل كشفاً عن المعنى، ويتمثل هذا الوجه في تفسير المعاني الناتجة عن ترتيب النص واختيار عناصره وبيان أثرها الوظيفي، ويتطلب التصدي لهذا الملحظ تقصي نظام العلاقات واكتناه خصائص النص من خلال مجموعة العناصر التي يحتكم إليها.

ويؤكد رضي الدين الاستراباذي هذا المعيار في امتحان عناصر التركيب جملة ضبطاً لأواخر الكلمات وبحثاً عن معاني النحو التي تفرق بين التراكيب: "لأنّ الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر، ففي قولك: (جاء غلامُ زيدٍ) مثلاً لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسنداً إليه أي كونه عمدة الكلام إذ هو المقتضى لرفع الأسماء وكونه مسنداً إليه مسبوق بثبوته أولاً في نفسه والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى زيد فالإعراب مسبوق بالاضافة فالأول الإضافة ثم كون المضاف عُمدة أو فضله ثم الإعراب"[١١]. وبذلك تؤلف هذه النظرة معياراً للبحث عن تجليات علامة الإعراب في ضوء الكل الذي يحصر القيم الشكلية وصولاً إلى الأنساق العميقة التي تحكمها.

وتتلاقى أنظار النحاة العرب في التفطن إلى دراسة العنصر في ضوء الدور الوظيفي الذي يقدمه للبناء الكلي مع النظر اللساني الحديث، إذ يرى عبد السلام المسدي: "أنّ اللسانيات تتعهد بدراسة العلامة اللغوية لا من حيث هي غرض في ذاته، ولا من حيث هي جزء بمفرده، ولكن من حيث هي عنصر مكون لنظام متماسك، وهذه الدراسة لا تقف عند تشخيص الفعل اللغوي في مستواه الأدائي ولكن تأخذه في سلكه الدائري إذ تهتم اللسانيات بتولد الحدث وبلوغه وظيفته ثم بتحقيقه مردوده عندما يولد رد الفعل المنشود: وهكذا يكون موضوع علم اللسان اللغة في مظهرها الأدائي ومظهرها الإبلاغي وأخيراً مظهرها التواصلي"[١٢].

---

[٨] الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ١٨٦.

[٩] الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٢٤.

[١٠] ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ٤٩.

[١١] الاستراباذي، شرح الكافية في النحو، ج١، ص ٣٣-٣٤.

[١٢] المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص ٨١.

علامة الإعراب وتحولات الرتبة

تشير الأنظار اللسانية إلى التراسل بين المعاني النحوية والمعنى الدلالي، ويتضح هذا في الفكرة التي يقررها تشومسكي ومؤداها أنّ: "الجمل القواعدية هي الجمل التي لها فحوى دلالي"[١٣]. وهذا يلتقي مع ما يذهب إليه الجرجاني بقوله: "إنّ الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص"[١٤]. وهكذا يخرج الجرجاني مفهوم النحو من التحرك في دائرة حرجة إلى منهج قادر على اكتناه التحولات الدلالية، وهذه اشارة إلى إعادة النظر في مفهوم النحو فلم يعد يقتصر على علامة الإعراب وما ترمي إليه من الصحة والخطأ، فهو يشير إلى الإعراب والترتيب الخاص في نسق، ويقصد بالترتيب الخاص: الرتبة التي تضع اللفظ في مكانه الذي ينبغي أنْ يكون فيه، وهذا يعتمد على اقتران الكلمة بما يجاورها في نظام يؤسس على الاختيار، وفي هذا تنبه إلى ملحظ الموقعية التي يترتب عليها تغير مواقع الكلمات في ضوء المعنى توخياً للمقصد الذي تنعقد عليه التراكيب.

وبهذا يتضح أنّ علامة الإعراب تجسد بعداً أولياً يرتبط بالبنية السطحية وما يترتب عليها من دلالة ولكن استجلاء أبعاد التواصل النصي تقتضي اكتشاف تحولات الرتبة، ويتم ذلك باكتناه النظام الذي تأتلف منه العناصر وصولاً لتجليات النص، ويقدم الجرجاني مثالاً تطبيقياً يظهر أهمية الرتبة، يقول في بيت ابن المعتز:

سالت عليه شعابُ الحي حين دعا

أنصاره بوجوه كالدنانير

"فإنك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها إنما تمّ لها الحسن وانتهى إلى حيث انتهى بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لها"[١٥]. بهذه الفكرة استطاع الجرجاني أن يوضح مستويات النظام اللغوي الذي يؤسس على نظم الكلمات في ضوء مواقعها التي تليق بها، يقول "وإن شككت فقل: سالت شعابُ الحي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره. ثم انظر كيف يكون الحال وكيف يذهب الحسن والحلاوة، وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها"[١٦]. ويتفق مفهوم الترتيب الخاص الذي يدعو إليه الجرجاني مع ما يعرف بالقرائن اللفظية في علم اللسان الحديث، وتسهم هذه القرائن في إظهار المعنى، فالموقع قرينة لفظية، ويرى تمام حسان: "أنّ بين الرتبة النحوية والظاهرة الموقعية رحماً موصولة، لأنّ الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية تحقيق مطالب الموقع، وتقسم الرتبة إلى قسمين: رتبة محفوظة وغير محفوظة"[١٧]، فالموقعية: "من الأركان الأساسية التي تسهم في نقل الجملة من التوليد إلى التحويل"[١٨] ويقوم هذا العنصر بتغيير موقع البنى لأغراض تناسب مقتضى الحال.

ويطرد قانون علاقة الإعراب بالمعنى عند النحاة إلى درجة تنفي أن تكون الموقعية بديلاً لعلامة الإعراب إلا في مواضع معينة لا ينبغي تجاوزها حفظاً للاتساع المتحصل من تعدد القرائن وعدم الاقتصار على واحدة منها، ويقرر ابن يعيش هذا المعنى موضحاً أنّ: "الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت: (ضرب زيد عمرو) بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ الرتب فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب"[١٩].

وخير ما يعكس تقليب الرتبة التزاماً بالمعنى المراد منها ما يلحظه ابن جني في نظرة مدارها: "أنّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل (كضرب زيدٌ عمراً)، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: (ضَرَبَ عمراً زيدٌ) فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربُّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة، فقالوا: (عمروٌ ضرَبَ زيدٌ) فحذفوا ضميره ونووه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدال على كونه غير صاحب الجملة"[٢٠].

ويلتقي النظر اللساني الحديث مع رأي ابن جني في بيان مرونة النظام اللغوي، يقول فندريس: "فترتيب اللغة العربية فيه مرونة من حيث الحرية في ترتيب الكلمات، فتقول

---

[١٣] تشومسكي، البنى النحوية، ص ١٢٥.

[١٤] الجرجاني، أسرار البلاغة، ص ٥٥.

[١٥] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٧٨.

[١٦] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٧٨.

[١٧] حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٨.

[١٨] زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ١٥٤.

[١٩] ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ٧٢.

[٢٠] ابن جني، المحتسب، ج١، ص ٦٥.

العربية: (يَضْربُ زيدٌ عمراً) أو (يَضْربُ عمراً زيدٌ) أو (عمراً يَضْربُ زيدٌ) دون أنْ يؤدي ذلك إلى تردد في معرفة الفاعل والفعل والمفعول"[٢١]. ويتأثر النظام اللغوي بوجود علامة الإعراب التي تسمح لتحولاته الكبرى أن تحدث دون لبس في درجات الدلالة، ويستثمر المتكلم هذه العلامة في تعيين مستويات الدلالة ضمن قواعد تتيح حرية التحول داخل دائرة النحوية، فدلالة التركيب تقام على مجموعة القرائن التي تنتظمه وتصدر هذه الدلالة عن مجموع الأبنية ضمن سياق مرن يستوعب التحولات ويعين ما يترتب عليها من تغير على مستوى الدلالة الكلية.

وقد أوضح الزجاجي وظيفة علامة الإعراب مُظهراً أنّ: "سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[٢٢]. فنظام الجملة في اللغة العربية يبنى على أساس تقديم الفعل على فاعله، والمبتدأ على خبره ثم تأتي الفضلات والتوابع في نهاية الجملة، هذا مفهوم بنية الجملة في أصل وضعها اللغوي، ولكنّ نظام اللغة يتيح الخروج عن هذا الأصل تحقيقاً للمعنى المراد، وتبنى التحولات على أسرار لغوية.

وقد وجه سيبويه الانتباه إلى هذه الفكرة بقوله: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[٢٣] والذي يبدو أنّ فكرة المعاني النحوية الخاصة تفضي بالنحو إلى أن يمدّ نظرة نحو شكل العلاقة وما يترتب عليها من تكثيف عناصر الخطاب، وفي هذا الملحظ تقص لنظام العلاقات بطريقة تعتمد المعنى المكتسب من تجاوز الكلمات في نسق يوافق مطالب النحو، وبذلك تؤلف المعاني النحوية الخاصة المنطلق الأساسي في أداء كل عنصر وظيفته توخياً لمظاهر الاكتمال الدلالي.

وهكذا يتبين أن هذه المعاني تقع موقعاً مشتركاً بين الدرس النحوي والنظر البلاغي فهي مفتاح بنائي يفسر أثر التحولات في بيان المعنى. ويتخذ التركيب في صورته الكلية مجموعة من المكونات التي تؤلف ضرباً من النظم، ويبدو أنّ النظر إلى علامة الإعراب لا بد أن يقترن بسياق الحال والرتبة توضيحاً للعلاقات وبيان أثرها في تكوين المعنى.

تفاعل الإعراب والدلالة (الإعراب فرع المعنى)

تأتي فكرة الإعراب فرع المعنى في سياق المعاني الخاصة لنظرية النحو وتعني امتحان الصلة بين علامة الإعراب والمعنى، فالتركيب يُبنى على المعنى المراد التعبير عنه ضمن انجاز يتطلب علامة إعراب تناسبه، وتستقي علامة الإعراب وجودها من كونها ماثلة في التركيب قابلة لتحولاته ويصدر تفسيرها عن فكرة العلامات اللغوية التي تصل الدال بمدلول يستبطنه ويفصح عنه في دائرة من التشاكل والاختلاف، ويسمح الربط بين علامة الإعراب والدلالة بتكوين علاقة نظامية تشير إليها البنية الكبرى، وتكون هذه العلاقة قابلة للاختبار الذي يسفر عن دورها الوظيفي.

والملاحظ أن تفسير علامة الإعراب لا يكون خارجياً ولكنه يصدر من داخل الاستجابات اللغوية لأنّ قيمتها الدلالية تتغير بتغير التراكيب، فهي تشبه الكلمات في أداء وظيفتها حين تكون حركة معنى، ولا يكتسب اللفظ قيمته الدلالية إلا إذا اقترن في نسق خاص يعكس المعنى المراد منه، وتبدو هذه الفكرة جلية في اكتناه ما يقوله عبد القاهر الجرجاني "وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم وأنك ترتب المعاني أولاً في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك"[٢٤]. من هذا يتضح لنا أنّ الجرجاني ينطلق من دراسة البنية السطحية لبيان المعاني التي يختزنها النص في تنظيمه عبر تطابق يحكمه التواصل بين الدال والمدلول وانطلاقاً من هذا الأساس يمارس النص سلطته من المعنى العميق الذي تمثله البنية السطحية فالمرسل يلبس فكرته الألفاظ التي تنداح في دائرة المعاني النحوية التي ينعقد عليها الانجاز.

وقد أراد الجرجاني توجيه الإعراب توجيهاً دلالياً، فبين "أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها، حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرفُ صحيح من سقيم حتى يرجع إليه". وهكذا تأخذ علامة الإعراب موقع المفتاح الذي يكشف فضاء النص عبر مكوناته التي تتضمن المعنى المراد منه، ويبدو أنّ علامة الإعراب تنهض على أنها إحدى مكونات النسيج البنائي في

---

[٢١] فندريس، اللغة، ص ١٨٧.

[٢٢] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩-٧٠.

[٢٣] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٤.

[٢٤] الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص ٣٢٩.

منظومة تنطوي على مجموعة وظائف قوامها التركيب ودلالته.

واحتكمت بعض الآراء النحوية إلى فكرة مؤداها أنّ الإعراب يشكل مستوى شكلياً يقف في البعد الأولي من أبعاد الظاهرة اللغوية، ولكن الاكتفاء بهذه النظرة يفضي إلى إخراج علامة الإعراب عن مستواها البنائي المرتبط بأداء المعنى، واختلفت الأنظار في بيان علة انتظام التركيب لعلامة الإعراب، ولعلّ أسرار هذا الاختلاف تعود إلى ما رواه سيبويه عن الخليل بن أحمد: "وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه"[٢٥]. ويوافي هذا المنحى ما يذهب إليه قطرب في تفسير علامة الإعراب بقوله: " لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني وإنما أعربت العربُ كلامها، لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا أمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"[٢٦]. وهكذا يتضح أنّ الخليل وقطرب يذهبان إلى أنّ الغرض من علامة الإعراب وصل الكلام، ويتحصل هذا الوجه عندهما على المستوى الصوتي، والملاحظ أنّ الاكتفاء بهذا المستوى يظهر إغفال الدلالة الناتجة عن الأثر البنائي.

وذهب بعض المعاصرين مذهب الخليل وقطرب، يقول ابراهيم أنيس: "لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[٢٧]. ويؤكد ابراهيم أنيس مذهبه قائلاً: "فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إنّ الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، إذا يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً"[٢٨]. ويوافق هذا المنحى فؤاد الترزي في تفسير علامة الإعراب: "إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض"[٢٩]. ويلاحظ أنّ ما ذهب إليه ابراهيم أنيس وفؤاد الترزي في تفسير علامة الإعراب يغفل أثر التحول الإعرابي في تغيير المعنى، ويبدو أن هذا التوجه ينصب على المستوى الصوتي ويصدر عن افتراض يفيد أن الغرض من علامة الإعراب وصل الكلم، ويقف هذا الرأي عند مظهر من مظاهر التحكم اللفظي مغفلاً علاقة الإعراب بالمعنى، فلم يستطع تخطي البعد الشكلي إلى المستوى الدلالي العميق الذي تظهره نظرية النحاة في تشكيلها البنائي.

ومن المحقق أنّ علامة الإعراب لا تشكل علامة معرفية مغلقة على ذاتها في تضمنها لمدلولها ولكنها تشترك في النظام الذي تتشكل فيه وتقع رهينة مرجعه، فهي لا تنعزل عن المرجع الذي ينعقد عليه التركيب، ويتضح أن اكتشاف دلالتها هو امتحان لغرضها فلا يمكن أن تكون قاصرة على المستوى الشكلي فهي تتضمن تمثيلاً ذهنياً تكتسبه من وحدة التركيب اللغوي، ويقتضي بحث علامة الإعراب بطريقة تتوخى تكاملها النهائي امتحان مجموعة العلامات المؤلفة للبنية السطحية كشفاً عن معناها في تشكيل النص.

فقد تبين من النظر في بعض الأمثلة التطبيقية كقولنا: "الحذر" أنّ علامة الإعراب تكسب التركيب قيمة دلالية لا يتم المعنى إلا بوجودها. ويبين خليل عمايره قيمة علامة الإعراب بقوله: "إن الحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فإذا قال المتكلم مثلاً: الأسدُ (بالضمة) فإنّ السامع يدرك أنه قد أراد نقل الخبر ليس غير، ولكنه إن قال: (الأسدَ) (بالفتحة) فإنّ المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه"[٣٠]. وبذلك تكون علامة الإعراب عنصراً بنائياً يؤثر في التشكيل الدلالي ويؤسس على المعنى. ولا يعني هذا أنّ قيمة هذه العلامة متساوية في كل التراكيب، ولكن تتفاوت دلالتها في ضوء نوع التركيب الذي تنتظم نسيجه.

ونشير هنا إلى أنّ فكرة رفض الأثر الدلالي لعلامة الإعراب لا تجد قبولاً عند كثير من الباحثين، يقول مهدي

---

[٢٥] سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٢٤١-٢٤٢.

[٢٦] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠-٧١.

[٢٧] أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٣٧.

[٢٨] المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

[٢٩] الترزي، في أصول اللغة والنحو، ص ١٨٧.

[٣٠] عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٥٧م.

المخزومي: "فإذا لم تكن الحركات أعلاماً لمعان قصد إليها المتكلم، بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف على (خالد) في لغة من ينتظر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث: هل جاء خالد وهل مررت بخالد، وهل رأيت خالداً؟"[٣١]. ومن الواضح أن علامة الإعراب تفهم بوصفها عنصراً يعود إلى نقطة الروابط الداخلية وينطوي على أصل المعنى الذي يراد التعبير عنه فهي تحصل الدلالة من خلال المستوى النحوي الذي يتشكل فيه الانجاز وتمارس سلطتها في تجسيد يحكمه التفاعل الضمني تحقيقاً لمرجع النص.

وتأتي أهمية علامة الإعراب من كونها تؤثر في العناصر الأخرى، وتنعكس على تشكيلها البنائي ويظهر ابن قتيبة أثر الإعراب في تغيير المعنى بقوله: "ولو أنّ قائلاً قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي) بالاضافة لدلّ التنوين على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنه قد قتله"[٣٢]. وانطلاقاً من هذا الأساس فإن الوصول إلى وظيفة علامة الإعراب يتعين في ضوء الدور الذي تمارسه توخياً للتواصل النصي، ويؤكد هذا المعنى: "ولو أنّ قارئاً قرأ: (فلا يحزنك قولهم، إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون)[٣٣]. وترك طريق الابتداء بإنا، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب أن بالقول كما ينصبها بالظن، لقلبَ المعنى عن جهته، وأزاله عن طريقته، وجعل النبي عليه السلام، محزوناً لقولهم: إنّ الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، وهذا كفر ممن تعمده، وضرب من اللحن ولا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمأمومين أن يتجوزا فيه"[٣٤]. وعلى هذا النحو يمدّ ابن قتيبة في مفهوم الإعراب فلا يقصره على أواخر الكلمات ولكنه يتضمن كسر همزة إنّ وفتحها وما يترتب على ذلك من تغير مستويات الدلالة.

وهذا يبدي أنّ المعنى الذي يعبر عنه التركيب يقام على امتحان كل البنى التي أسهمت في تشكيله مما يفضي إلى تعدد القوى الدلالية التي تحتكم إليها تحولات النص، وتفرض هذه النظرة جاذبية العناصر ضمن هيكل ينظم العلاقات المختلفة ليقيم منها نسقاً مداره التوصيل وتحولات الدلالة.

وانطلاقاً من هذا التصور البنائي يمكن فهم مقولة ابن جني: "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"[٣٥]. تكشف هذه المقولة عن تغير الأبنية الدلالية العميقة بسبب تغير علامة الإعراب وتبدي تصور هذه العلامة على أنها قرينة بنائية ترتبط دلالتها بنوع الوظيفة التي تؤديها، وهذا يعني أنّ معرفة الفاعل من المفعول تتوقف على القواعد التي يحتكم إليها نظام الجملة، وتتداخل هذه القواعد فتشكل المعاني النحوية جزءاً منها، فتأتلف على هيئة منظومة تتضمن الرتبة وعلامة الإعراب وسياق الحال مما يفضي إلى تجسيد المعنى.

وأدرك ابن جني علاقة الإعراب بالمعنى: "وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى أعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"[٣٦] تفرض هذه الإشارة ملحظاً مفاده أنّ قرينة الإعراب علامة دالة على المعنى، وبذلك لا يقع التركيب أسير هذه العلامة على أنها الموجه له، وإنما تنتظم مع مكونات تشاركها في أداء المعنى، وإذا وقع تنازع بين علامة الإعراب والمعنى، فإن استقامة المعنى هي الموجه الذي نركن إليه. وهكذا توصل ابن جني إلى أنّ علامة الإعراب تتصل بالبنى الداخلية التي يحتكم إليها النص بما يفرض التنبه إلى تماسك المبنى والمعنى في تراسل دلالي يتوقف على مكونات الشكل وما تمثله من معنى.

وتطلب منه التصدي لهذه العلاقة بيان الدور الوظيفي الذي تؤديه علامة الإعراب في تركيب الجملة، فهي لا تنطوي على دور واحد يتشابه في كل التراكيب ولكنها تصدر عن علاقات البنى في سياق يعين لكل قرينة وظيفتها في التشكيل النصي، وقد تفطن إلى ضبط علاقة الإعراب بالمعنى فأشار إلى أنّ الإعراب يغترف من المعنى لتوجيه الظاهرة اللغوية: "ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون

---

(٣١) المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٢٥١.

(٣٢) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ١٤.

(٣٣) سورة يس، الآية ٧٦.

(٣٤) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ١٤-١٥.

(٣٥) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٣٦.

(٣٦) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص ٢٥٥.

تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه"[٣٧].

يظهر هذا النص أن ابن جني انتهى إلى ضبط المشكل المنهجي الذي تتنازع فيه علامة الإعراب والمعنى بطريقة تستقر على وجه نظامي مداره المطابقة بين الإعراب والمعنى توخياً للمستوى المثالي الذي ينعقد عليه التركيب وبذلك يضعنا تقويم علامة الإعراب في مفارقات منهجية تتباين وفق التشكل الذي يبنى عليه التركيب، ومن هذه القاعدة تكون هذه العلامة دليلاً على ما يخفيه التركيب من دلالات يقتضيها معيار المعنى ويفرضها على هيئة أداء وبهذا تمارس سلطتها وفق المعنى الذي تتسق في نظامه، فعلاقة التركيب بعلامة الإعراب هي علاقة الكل بجزء منه فهو يحقق انجازه بها ويتجلى بيانه من خلالها.

والذي يبدو واضحاً أنّ ابن جني توجه صوب صناعة النحاة لرصد المعنى الذي يتراكب عليه النص دون الاعتماد على مرجع الدلالة النصية الذي يتيح إعراب "زيد" في جملة (زيد قام) على المبتدأ والفاعلية. من هنا يقصر المقاربة على مفاهيم النحوية التي تغيب التتابع الدلالي في احتجاب لا يسمح إلا للمستوى النحوي. فقد أفرد باباً خاصاً بعنوان: (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) وجاء فيه: "هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا: (أهلك والليل) معناه: الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول: (أهلك والليل) فيجره، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل، وكذلك قولنا: (زيد قام): ربما ظنّ بعضهم أنّ زيداً هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى"[٣٨]. وهذا الملحظ يمثل بياناً للفرق بين المعنى الدلالي والمعنى النحوي الذي تقتضيه صناعة النحاة، فمنطق الصناعة النحوية لا يصدر في أحكامه عن مفاهيم الدلالة المنطقية ولكنه يبتدع لهذه الصناعة مفاهيمها الخاصة والملاحظ أن هذه النظرة التي تجترح مفاهيم النحوية في دائرة حرجة لا تثبت أمام نظرية التناسق الدلالي التي تتيح الإعرابين السابقين وتوسع قاعدة التحليل بالاستعانة بعلم المعنى، ولكن يشفع لنظرة النحاة أن لكل صناعة منطقاً خاصاً بها، وانطلاقاً من هذا ندعو إلى تماسك النحو والدلالة استجابة لتفاعل المستويات في تشكيل النظام اللغوي.

وقد تنبه ابن فارس إلى توجيه العلاقة التي تربط الإعراب بالمعنى توجيهاً دلالياً: "فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أنّ قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب لم يوقف على مراده"[٣٩]. ويحمل هذا النص ملمحاً يستند إلى ضبط الفروق بين المعاني ويؤسس على اكتناه علاقة البنية بعلامة الإعراب التي تكسبها نظامها الدلالي، فالمثالان:

١- ما أحسن زيد.

٢- ضرب عمرو زيد.

يوضحان فكرة مفادها أن علامة الإعراب مفتاح بنائي يكشف المعنى، وغيابها في المثالين السابقين يجعل كل مثال منهما فضاء مفتوح الحدود لا تحكمه دلالة معينة، وبذلك تكون قرينة الإعراب هي العلامة البنائية التي تحكمت في أداء المعنى، ويبين ما تقدم من نظرات أنّ النحو كان يحقق مطلبين:

أولهما: المقبولية: يتجه نحو علامة الإعراب وينظر إليها على أنها مكون أولي يتصل بمفهوم صحة التركيب اللغوي.

الثاني: النحو الدلالي: الذي يكشف أسرار الأداء اللغوي مظهراً المعاني الناتجة عن تقليب وجوهه. ويوضح العلاقة بين الشكل والمعنى بطريقة تبدي أن علامة الإعراب رهينة عالم الدلالات الذي ينطلق من تجليات البنية في علاقاتها المختلفة.

وعد أبو القاسم الزجاجي الحركات الإعرابية دلالات على المعاني لما تقوم به من كشف عن موقعية الكلمات في نظام الجملة، وعلة ذلك أنّ: "الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافاً إليها... جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذا المعاني"[٤٠]. وبهذا تساعد علامة الإعراب على اكتشاف المعنى، فهي قادرة على تقديم دليل منطقي يتسنى باكتشافه اكتناه تجليات البنية العميقة.

---

(٣٧) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٣٨) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢٨٠-٢٨١.

(٣٩) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص ١٩٠-١٩١.

(٤٠) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩-٧٠.

ويقرر التوجه الكوفي مشروعية علامة الإعراب موضحاً بعدها الدلالي، ويمتحن أثرها ببيان علة إعراب الأسماء الستة من مكانين: "إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها، تكثيراً لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان"[٤١]. فهي تسري في تضاريس الأبنية وربما اعتمد عليها المستوى الدلالي اعتماداً كلياً، وقد أدى مطلب العناية بتجلياتها المختلفة إلى تكوين ما يعرف بتوخي علامة المبنى تحقيقاً للمعنى. وتكتسب علامة الإعراب قيمتها من اتساقها في نظام علاقات يرجع في النهاية إلى دلالة كبرى ينهض عليها التركيب، فلا تصدر هذه العلامة عن فراغ ولكنها تبدأ من فكرة تصل الشكل بالمضمون بطريقة تكشف الروابط التي تشكل المنجز وتستند مسألة بيان قيمتها إلى فهم الأساس البنائي الذي يقام عليه النص.

وعد ابن هشام علاقة الإعراب بالمعنى أصلاً من الأصول التي يصدر عنها المعرب، وبيان ذلك قوله: "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً... ولقد حكى لي أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت "المفصل":

لا يُبعد الله التلبب والـ غارات إذا قال الخميسُ: نعم

فقال: "نعم" حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي حسن لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين، وإنما نعم هنا واحد من الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نعم، وهو محل الشاهد"[٤٢]. وهكذا يقرن ابن هشام علامة الإعراب بمطالب المعنى بما يتيح لنا تقرير العلاقة بين المدرك والمستوى الذهني الذي يمثله، وبذلك يبنى الإعراب على حشد مجموعة القرائن المؤلفة لنسيج النص ويتوقف بيانه على انكشاف الفضاء النصي عبر مكونات تعكس المراد منه.

فلم تعد علامة الإعراب عنده تغرق في دائرة حرجة من الصحة النحوية أو غيابها ولكنها تهيئ علاقة من علاقات النسق تستقي ملامحها من النظم الذي يقتضيه الأداء. والملاحظ أن هذا التوجه الذي يذهب إليه ابن هشام يدعو إلى إعادة النظر فيما يذهب إليه تمام حسان بقوله: "والحق أن الصلة وثيقة جداً بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربتها إعراباً صحيحاً، وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي، ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية، ومرصوفة على غرار تركيبها"[٤٣]. ويؤكد تمام حسان هذا المعنى بقوله: "وإذا لم يصدق القارئ هذا الكلام، فليسمح لي بأن أجرؤ على خلق هذا النص الآتي على مثال اللغة العربية، وإن لم يكن نصاً عربياً، فكل كلماته هراء: "حنكف المستعص بسقاحته في الكمظ فعند التران تعنيداً خسيلاً..." لكأني بالقارئ الآن قد بدأ في إعراب هذا النص، وكأني أسمعه يقول: حنكف: فعل ماض، والمستعص فاعل... إلى أن يتم له الإعراب الصحيح، ولكن مهلاً كيف يستطيع القارئ أن يعرب كلمات ليس لها معنى دلالي خاص؟ الجواب بسيط جداً، لأن هذه الكلمات الهرائية تحمل في طيها معنى وظيفياً... فالإعراب إذا فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي، ولا المعنى الدلالي"[٤٤]. ويبدو أنَّ المشكل المنهجي في نص تمام حسان يعود إلى المفارقة بين مفهوم المعنى الوظيفي والمستوى التطبيقي الذي يقترحه، إذ يقصد بالمعنى الوظيفي: "وظيفة الجزئ التحليلي في النظام أو في السياق على حدّ سواء"[٤٥] وهذا يدعو إلى التساؤل:

- أي معنى وظيفي يلاحظ في كلمات لا معنى لها؟
- أي معنى وظيفي في كلمات لا تعليق بينها وهي خلو من الدلالة؟

ومن الواضح أنَّ هذا التوجه الذي يقدمه حسان يتجاهل كون الإعراب رهين الدلالة، فهو يعزله عن الدلالة ويقيمه على هيئة صيغ صوتية لا معنى لها، ويفضي هذا العزل إلى هدر قوانين التلازم الذي يصل عناصر النظام اللغوي، ويبدو أن ما توصل إليه عبد القاهر الجرجاني يمثل رفضاً لهذا المنحى إذ يقرر: "أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل،... وأي مساغ للشك في أنّ الألفاظ لا تستحق من حيث هي ألفاظ أن تنظم على وجه دون وجه، ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم"[٤٦]. وتناول تمام حسان

---

[٤١] الأنباري، الإنصاف، م١، مسألة ٢، ص ٢٠.

[٤٢] ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ص ٦٨٤.

[٤٣] حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٣.

[٤٤] المرجع نفسه، ص ١٩٣.

[٤٥] حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨.

[٤٦] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٤١.

هذه الفكرة تناولاً تجريدياً جعلها تمارس كيانها خارج نطاق المعنى مما ينفي اعتبارها لغة، لأنها تخرج عن الغرض المراد من اللغة، فالدلالة تراجعت عنده وغيب دورها في الإعراب، وفق المعنى الوظيفي الذي يتبناه، ويلاحظ أن هناك نقاط التقاء حتمية تفرض نفسها على الإعراب أغفلت، فلا بد أن ينظر إليه في ضوء علاقته بالوظائف المختلفة فالخطاب اللغوي لا يكون مفصحاً عن دلالته إلا عندما تتواصل علاقاته في مرجع دلالي يحقق المدرك بين المرسل والمرسل إليه، فكيف يعرب نص يغيب المرجع الذي يبنى عليه أصلاً؟. وهكذا فإنّ الإعراب الذي يجترحه يغيب وظيفة التعبير وصولاً إلى نموذج لا يحمل أي دلالة، فلماذا يبنى أصلاً؟ ولماذا يعرب؟

إن الإعراب لا يكون لعباً لغوياً يمارسه المعرب، لأنه يستمد وظيفته من أنظمة العلاقات التي تهيمن عليها دلالة نصية كبرى، فالإعراب لا يلغي مجموعة الوظائف التي ينتظمها النص بل يكون دليلاً عليها، فلا يتعين وحده بمعزل عن البنى الدلالية لأنها الفضاء الذي يعيش فيه، وانتفع عبد القاهر الجرجاني بالتصورات الذهنية الواقعة وراء بنى الانجاز بغية تفسير ترتيبها وتعليل ملاحظ الاختلاف عن النسق، وقد جاء رأيه بياناً للتوافق بين ترتيب المعاني في النفس وطرق تشكيلها في بنية النص، فقد أوضح: "أنّ الكلم تترتب في النطق، بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[٤٧].

وغني عن البيان أنّ الإعراب يمثل امتحاناً لعلاقات الإسناد المتحكم بمكونات النظام اللغوي، ويحدث ذلك توخياً لقاعدة ضمنية يحرص على ضبطها انطلاقاً من المحيط الذي تنداح فيه علامات البنية اللغوية متحولة من البنية العميقة نحو تشكيل الانجاز، ويؤدي تفاعل المكونات وتبدل مواقعها إلى اعتماد علامة تظهر وظيفة هذه المكونات ضمن علاقات التحول، ومعلوم أنّ الكلمات تختلف دلالتها وفق المستوى الوظيفي الذي تقوم به في بنية النص.

ويقيم بدر الدين الزركشي وظيفة المعرب على تماسك النحو والدلالة وتشكيل البنية الصرفية في نسيج متكامل لا يقتصر على واحد منها دون الآخر: "وعلى الناظر في كتاب الله، الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها، ككونها مبتدأ أو خبراً، أو فاعلة أو مفعولة، أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمع قلة أو كثرة، إلى غير ذلك، ويجب عليه مراعاة أمور: أحدها، وهو أول واجب عليه، أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى"[٤٨]. ويلاحظ أنّ علامة الإعراب تجسد ملمحاً مشتركاً يجمع بين مستويات التركيب اللغوي على نحو ظاهر أو مقدر، فهي مميز يشير إلى تكامل نحوية المقصد واستثمار فضاء المعنى النحوي الذي يعود إلى مرجعية النص.

ونشير هنا إلى أنّ درس الزركشي للإعراب لا يتوقف على الكلمة المفردة ولكنه يتعداها إلى تحليل المعنى على مستوى التركيب ويعدّ الإعراب مفتاحاً قادراً على اكتشاف جدلية النص ضمن سلوك لغوي يصل تجليات الظاهرة اللغوية، فهو يقرر أنّ: "الإعراب يبين المعنى، وهو الذي يميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، بدليل قولك: ما أحسن زيداً، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن، وكذلك فرقوا بالحركات وغيرها بين المعاني، فقالوا: مفتح للآلة التي يفتح بها، ومفتح لموضع الفتح، ومقص للآلة، ومقص للموضع الذي يكون فيه القص"[٤٩]. وعلى هذا النحو يتخطى الزركشي المستوى الأولى كشفاً عن تشكيل مجموعة الأنظمة التي تحقق تضاريس النظام اللغوي فهو يرصد تغيرات المعنى على وجوه مختلفة تسمح بها حركات البنية.

علامة الإعراب في ضوء نظرية العامل

من المعلوم أنّ اهتمام النحاة انصب على دراسة الإعراب في ضوء نظرية العامل التي كانت تؤلف المعيار المفسر لعلامة الإعراب، وفي هذا المنحى ملمح لفكرة أن الإعراب: "أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل"[٥٠]. ولعله من المفيد أن نشير إلى أنّ نظرية العامل اقتضت مجموعة من القوانين التي تسنى في سياقها تفسير هذه العلامة على أنها مكون بنائي يحقق وجوه تصريف الأداء على هيئة معايير منتظمة.

---

(٤٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٤٥.

(٤٨) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ٣٠٢.

(٤٩) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٥٠) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، م١، ص ٩٧.

ومما يؤيد تأثير فكرة العامل في تعليل علامة الإعراب أنّ: "التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنّك إذا قلت: (قام بكر، ورأيت بكراً، ومررت ببكر) فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل"[٥١]. ومن المحقق أن البحث عن العامل يمثل كشفاً عن المؤثر الذي يقف وراء توجيه الأشكال اللغوية، وتؤسس فكرة العامل على هيئة سبب يفرض علامة بنائية مقبولة أساسها اتساق مكونات البنية توخياً لمظاهر التماسك النصي.

ويقسم ابن جني العوامل إلى قسمين: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول"[٥٢]. وهذا يكشف أنّ العوامل قسمان: لفظي ومعنوي، ويأتلف اللفظي على هيئة عنصر ظاهر في مستوى التركيب السطحي، فهو ينتظم مع عناصر البنية الشكلية مثل "كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وما أشبه ذلك مما يندرج في الوجه اللفظي لنظرية العامل، وبذلك تكون العوامل عناصر بنائية تشير إلى معنى دلالي تكتسبه الجملة بسبب دخولها، ويترتب عليها علامة إعراب تناسب نوع العنصر الذي دخل التركيب، ويشبه العامل اللفظي البنية السطحية التي تستند إليها نظرية التوليد والتحويل إذ يعتمد تشومسكي: "مستويين لدراسة جمل اللغة، فيميز بين البنية السطحية أي البينة الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي ينطق بها المتكلم، والبنية العميقة أي القواعد التي أوجدت هذا التتابع أو البنى الأساسية التي يمكن تحويلها لتكون جمل اللغة، وهذه القواعد أو البنى الأساسية تبين تكوين الجمل في مستوى أعمق من المستوى الظاهر في عملية التكلم"[٥٣].

وبذلك يتضح أن البنية السطحية هي المستوى اللفظي من الانجاز وتتجسد على هيئة أداء كلامي يتخذ شكل كلمات منطوقة أو مكتوبة، وتلتقي هذه البنية إلى حدّ بعيد مع المستوى اللفظي الذي تحتكم إليه نظرية العامل، وتمثل البنية العميقة فكرة تجريدية كامنة في أذهان أهل اللغة على مستوى المتكلم المثال، فهي ترتبط بالمستوى الغيابي الذي يفترض وجوده، وتشبه هذه البنية المستوى المعنوي الذي تستند إليه نظرية العامل، فالابتداء تجرد عن العوامل اللفظية، ويشكل معنى، وينظر إليه على أنه عامل في الخبر، ويدخل هذا المؤدى في سياق افتراض البنية العميقة والرغبة في تقدير المستوى الغيابي.

التمايز الدلالي لعلامة الإعراب وفق تحولات النسق

تأتلف مجموعة قرائن نصية توخياً لتحقيق المعنى وقد تغني إحدى هذه القرائن عن رسيلتها، وقد يتسمح بعلامة الإعراب وتسدّ الرتبة مسدها ويفصح التركيب عن المراد منه، لكن ذلك لا يقلل من قيمة علامة الإعراب، لأنّ هناك أبنية تكون هذه العلامة هي الأساس فيها كأساليب التحذير والإغراء والاختصاص التي تتوقف دلالتها على الضبط الإعرابي.

وتبنى دلالة النص على عدد من المرجعيات التي تفرض سلطانها على هيئة نسيج مداره انتظام البنى في شكلها النهائي. فنقطة الجاذبية في النص هي منتهى مجموع الأبنية التي تنتظم في نسق من التواصل بين الانجاز والغرض المراد منه.

وتوصل ابن خلدون إلى أنّ الإعراب يشكل قرينة من قرائن الحكم على التركيب اللغوي الصحيح، وأنّ هناك قرائن لا تقل أهمية عن الإعراب يقول: "لو اعتنينا بهذا اللسان لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالاتها بأمور أخرى موجودة فيه"[٥٤]. فهو يشير إلى مجموعة قرائن تشكل قرينة الإعراب واحدة منها، وقد استند تمام حسان إلى فكرة تعدد القرائن وأثرها في بناء النظام اللغوي، فبين: "أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها دون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن" وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية"[٥٥]. ويؤيد هذا المنحى محمد حماسة الذي يقول: "ليست العلامة الإعرابية

(٥١) ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، ج١، ص ٤.

(٥٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٠٩.

(٥٣) زكريا، الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، ص ٢٦٧.

(٥٤) ابن خلدون، المقدمة، ج١، ص ٥٧٧.

(٥٥) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨١.

دالة وحدها على المعاني كما قال النحاة القدماء وفي الوقت نفسه ليست زيادة لوصل الكلام دون دلالة نحوية وهي إحدى القرائن التي تتظاهر من أجل جلاء اللبس عن الجملة، فإذا أمن اللبس واقتضى التركيب لسبب أو لآخر الترخص في هذه القرينة فإنّ النظام النحوي لا يأبى ذلك بل يعين عليه معتمداً على القرائن الأخرى والعلامة الإعرابية مثلها في ذلك مثل أي قرينة غيرها"[٥٦]. وهكذا اتّضح أنّ علامة الإعراب تتفاوت في بعدها الدلالي وتقام على عقد علاقة تستثمر مختلف القرائن في ملاحظ تستمد منها وجودها، فهي تمثل مستوى من مستويات النظام اللغوي يجذب عناصر هذا النظام عند نقطة تشع بعلاقات الارتباط موافقة مقصد المتكلم، وهكذا ينظر إلى علامة الإعراب في تجلياتها اللسانية التي تضع التركيب أمام مرجع بنائي تعاد إليه كل القرائن، ويتضح لنا أنها تمثل مرجعية للحكم على نحوية الكلام وتنطوي ضمناً على جدلية تتواصل فيها تحولات البنى توخياً للمعنى الذي يمنح النص كيانه.

الهوامش

(١) الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ١٩٧٩، دار النفائس، بيروت، ط٣، ص ٧٢.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، نشر محمد رشيد رضا، ١٩٨١، دار المعرفة، بيروت، ص ٦٩.

(٣) الزمخشري، محمود، المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل، بيروت، ص ١٨.

(٤) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، م١، عالم الكتب، بيروت، ص ٧٣.

(٥) دلائل الإعجاز، ص ٦٩.

(٦) زكريا، ميشال، ١٩٨٢، ١٩٨٣، الألسنية العقلانية وانتقاد علم النفس السلوكي، الفكر العربي المعاصر، العدد ٢٣، ص ٤٤.

(٧) الموسى، نهاد، ١٩٨٧، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط٢، ص ٦٠-٦١.

(٨) الفراء، معاني القرآن، ج١، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م، ص ١٨٦.

(٩) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٢٤.

(١٠) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ٤٩.

(١١) الاستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٣٣-٣٤.

(١٢) المسدي، عبد السلام، ١٩٨٦، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية، نهج باب الخضراء، تونس، ص ٨١.

(١٣) تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة يؤيل يوسف، ١٩٧٨، دائرة الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ص ١٢٥.

(١٤) الجرجاني، أسرار البلاغة، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٥٥.

(١٥) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٧٨.

(١٦) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٧٨.

(١٧) حسان، تمام، ١٩٧٩، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ص ٢٠٨.

(١٨) زكريا، ميشال، ١٩٨٢، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط١، ص ١٥٤.

(١٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ٧٢.

(٢٠) ابن جني، المحتسب، ج١، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، ١٣٨٦، القاهرة، ص ٦٥.

(٢١) فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ١٩٥٠، نشر مطبعة البيان، مكتبة الانجلو المصرية، ص ١٨٧.

(٢٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩-٧٠.

(٢٣) سيبويه، الكتاب، ج١، تحقيق عبد السلام هارون، ١٩٩١، دار الجيل، بيروت، ط١، ص ٣٤.

(٢٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٢٩.

(٢٥) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٢٤١-٢٤٢.

(٢٦) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠-٧١.

(٢٧) أنيس، ابراهيم، ١٩٧٨، من أسرار اللغة، مطبعة الانجلو المصرية، ط٦، ص ٢٣٧.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

(٢٩) الترزي، فؤاد، ١٩٦٩، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، ص ١٨٧.

(٣٠) عمايرة، خليل، ١٩٨٤، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ص ١٥٧.

(٣١) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٨٥، مصر، ط٢، ص ٢٥١.

(٣٢) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق أحمد صقر، ١٩٨١، دار الكتب العملية، بيروت، ط٣، ص ١٤.

(٣٣) سورة يس، الآية ٧٦.

(٣٤) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ١٤-١٥.

(٣٥) ابن جني، الخصائص، ج١، تحقيق محمد علي النجار، ١٩٩٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ص ٣٦.

(٣٦) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص ٢٥٥.

(٣٧) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٣٨) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢٨٠-٢٨١.

(٣٩) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، نشر مؤسسة بدران، بيروت، ص ١٩٠-١٩١.

[٥٦] حماسة، العلامة الإعرابية، ص ٢٩٢.

(٤٠) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩-٧٠.
(٤١) الأنباري، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، م١، مسألة ٢، ص ٢٠.
(٤٢) الأنصاري، ابن هشام، مغنى اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، ١٩٩٢، دار الفكر، بيروت، ط١، ص ٦٨٤.
(٤٣) حسان، تمام، ١٩٧٤، مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٣، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط٢، ص ١٩٣.
(٤٤) المرجع نفسه، ص ١٩٣.
(٤٥) حسان، تمام، ١٩٧٩، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة، ط٢، ص ٢٨.
(٤٦) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٤١.
(٤٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٤٥.
(٤٨) الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ١٩٨٨، دار الجيل، بيروت، ج١، ص ٣٠٢.
(٤٩) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ٣٠١-٣٠٢.
(٥٠) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، م١، تحقيق كاظم المرجان، نشر وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية، ص ٩٧.
(٥١) ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، ج١، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ١٩٥٤، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط١، ص ٤.
(٥٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٠٩.
(٥٣) زكريا، ميشال، ١٩٨٣، الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والاعلام، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط٢، ص ٢٦٧.
(٥٤) ابن خلدون، المقدمة، ج١، ط٤، دار إحياء التراث، بيروت، ص ٥٧٧.
(٥٥) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨١.
(٥٦) حماسة، محمد، ١٩٨٣، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الكويت، ص ٢٩٢.

Case Markers: A Structural Analysis of Changes in Meaning and Text

Abdullah Anbar*

ABSTRACT

This research rejects Hassan's approach of functional meaning, which is based on only the sound level because it separates case marking from meaning. This rejection is due to the nature of relationship between case marking and the language system. Therefore, case marking is connected with the semantic level. This research rejects the approach that views case as necessity for pronunciation in connected speech, and states that these markers have structural significance relating to meaning. The semantic value of these markers varies according to the type of structure in which they occur. The findings of Chomsky's studies in the relationship between syntax and semantics are in agreement with those of Al-Jurjáni's studies of the semantic changes resulting from change in word order. Al-Jurjáni went beyond the well-formness of syntactic structures to investigate the rhetorical functions that these structures may have in context. Syntax was found to serve two functions:

1- It shows that case markers are related to the well-formness of linguistic structures.
2- Functional grammar reveals the rhetorical functions that result from change in word order.

The research also found that case marking can be ignored since it can be replaced by word order. But it does not reduce the role of case markers, because there are certain structures in which case markers play an essential role.

* Assistant Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, University of Jordan. Received on 16/9/1996, and Accepted for Publication on 21/6/1997.